اقتصاد

الحكومة تفتح ملفات هيئة التفتيش

خميس: من لا يستطع أن يردع نفسه عن الفساد فلينتقل خارج الهيئة

لدى الحكومة معلومات عن ملفات الفساد ومن يمررها وسوف تتم محاسبتهم

| عبد الهادي شباط

دفعت خصوصية الملفات والقضايا التي تطلع بها هيئة الرقابة والتفتيش رئيس مجلس الوزراء عماد خميس أمس إلى التأكيد على الإعلاميين أكثر من مرة أن المجالس أمانات. وحرص رئيس الحكومة أمس على التأكيد على مدى ساعات الاجتماع الثلاث ضرورة إصلاح الهيئة من حالات التجاوز والفساد والوصول إلى هيئة رقابة وتفتيش فاعلة ونزيهة وقادرة على تحمل مسؤولياتها ومعالجة المهام الموكلة إليها و«إن كل عامل أو مفتش لا يجد بنفسه النزاهة والكفاءة على القيام بواجبه يمكنه طلب النقل إلى خارج الهيئة، وإن لدى الحكومة العديد من البيانات والمعلومات حول بعض حالات التجاوز في بعض الملفات وأسماء العديد من المفتشين القائمين على إنجاز هذه الملفات وتمريرها، وسوف يتم محاسبة هؤلاء ومعالجة التجاوزات الحاصلة».

ولم يتردد رئيس الحكومة بالموافقة على صرف الحوافز والمكافآت التي تراها الهيئة مناسبة لتحفيز ودفع وتيرة العمل بما يسهم في الكشف عن ملفات الفساد ومعالجتها ولو وصلت قيم الحوافز إلى عشرة أضعاف رواتب المفتشين.

وبين خميس في حديثه خلال الاجتماع أمس أن الهيئة قائمة على الكادر البشري وخلال الفترة الماضية «وجدنا ما يعيق عمل المفتشين وهو نقص في عدد العاملين وقلة وضعف التجهيزات كالطباعة والتصوير والأدوات اللوجستية وعجز كبير في الآليات». منوهاً بأن تقاعد المفتش في سن ٦٠ يفقد الهيئة الخبرات وهذا يقتضي رفع سن التقاعد ٧٠ ومنح مزايا مادية للمفتشين من حوافز ومكافأة وتأمين مساكن بأسعار رمزية.

مشيراً إلى أن الكادر الفني بحاجة للتدريب والتأهيل والاستعانة بخبرات فنية لأهمية الخبرة بالتقرير التفتيشي، والتركيز على الخطط الرقابية الدورية والعمل على متابعتها، مطالباً بتفعيل دور مكتب متابعة لمتابعة تنفيذ مقترحات الهيئة وإيلاء الأهمية للاعتراضات المقدمة، وعدم تمسك المفتش بتقريره، وإعطاء الأهمية للملفات القديمة والسرعة في إنجازها وضرورة وجود مراكز استشارية من ذوي الخبرات بالهيئة، وتفعيل دور فروع الهيئة في محافظات الحسكة ودير الزور والرقة وإدلب.

وأكد خميس أن الثغرات والخلل في بعض مفاصل العمل قبل الأزمة شكلت أحد الأنفاق التي دخل منها من يريد تدمير سورية لذا «يجب أن نغير آلية عملنا». منوهاً بأن «مشروع الإصلاح الإداري الذي أطلقه الرئيس الأسد ومفرزات الحرب بعد سبع سنوات تحتم علينا وضع رؤية عملية استثنائية تناسب العمل بالمرحلة المقبلة».

مشيراً إلى أنه «منذ بداية عملنا كان شعارنا مواجهة التحديات واستخدام الموارد وتطوير أنفسنا»، وأنه من خلال مشروع الإصلاح الإداري يجب إعادة تأهيل مهنية عمل مؤسسات الدولة «نحن أمام مرحلة جديدة، والمطلوب تطوير جميع المؤسسات لمواكبة انتصارات الجيش، ومؤسسة الهيئة إحدى المكونات الهامة للحكومة، يجب تطويرها بجميع العناوين وخاصة العنوان الأهم مشروع الإصلاح الإداري».

وأضاف: «عندما تم إطلاق مشروع كهذا خلال الحرب فهذا يعني أننا قادرون على صنع المعجزات، وهذا المشروع هو السفينة الآمنة بالمطلق لضمان سورية، وعمل مؤسسات سورية وإعادة الألق لعمل سورية، مما يحوجنا إلى أشخاص استثنائيين، إذ إن هذا المشروع محكوم عليه بالنجاح والأهمية في بناء سورية، وأحد عناوينه هي مكافحة الخلل الإداري والفساد، مبينا أن مكافحة الفساد سوف تكون في الهيكلية الإدارية والكادر البشري وبآلية العمل لتكون نقطة مضيئة، منوهاً بضرورة أن تعمل الهيئة المركزية بفعالية عالية لتحقيق أهدافها، ويجب أن تكون قدوة بالهيكلية الإدارية والعاملين فيها.

وأشار خميس إلى أن تطبيق مشروع الإصلاح الإداري في الهيئة يعني تكافؤ الفرص بالابتعاد عن المحسوبيات في تعيين المناصب، وأنه لا بد من التخلص من هذا المرض المؤلم، واليوم يجب أن تتم إعادة ترتيب الهيئة لجهة الموارد البشرية، ووضع الإنسان المناسب في المكان المناسب، ووضع رؤى للوصول بالهيكلية الإدارية للهيئة إلى الشكل الأنسب والاستفادة من الكوادر البشرية وفق اختصاصاتها بالشكل الأمثل، وإجراء تقييم لأداء جميع العاملين في الهيئة، منوهاً بأن لعمل القائمين على الهيئة بعداً وطنياً، إذ إن أي تقرير يمكن أن يكون له دور كبير في حياة الشخص الذي يقيمه هذا التقرير، لذلك فالقائمون على العمل بالملفات يجب أن يتمتعوا بأعلى درجات النزاهة والكفاءة، لذلك يجب وضع خطة تدريب شاملة لكل العاملين بالهيئة، وتطوير آلية التحقيق والتفتيش، واختيارهم الموظفين بدقة عالية، وإعادة توزيع الكوادر البشرية واستثمارها بالشكل الأمثل، والاستعانة بطواقم فنية.

ووصف خميس عمل الهيئة بـ«الانتقائي» نظراً لوجود ملفات لم تفصل منذ عشرات السنين، منوهاً بضرورة أن تقوم الهيئة بضبط آلية عملها لجهة هذه الثغرات. ووجه رئيس مجلس الوزراء بوضع مصفوفة كاملة لكل القضايا الموجودة في الهيئة تصنف حسب الأولوية، «ولن نترك أي قضية من دون معالجة، ويجب موافاتنا بجميع القضايا والملفات التي أرسلت للتحقيق، ومطلوب وضع برنامج زمني لمعالجة كل قضية بحيث تبدأ معالجة القضايا من الأحدث فالأقدم، وسوف يكون هناك تقييم للعاملين في الهيئة من خلال متابعتهم لقضايا الهيئة وآلية معالجتها والجدل الزمني للمعالجة حيث تم تشكيل مكتب في الأمانة العامة لمتابعة العمل بجميع القضايا وتقييم العمل بها».

وأضاف خميس: «ممنوع لأحد أن يتدخل بعمل العاملين في الهيئة، وعليهم أن يعملوا بحيادية مطلقة، وممنوع لأي جهة التدخل بقضية معينة، ما يقودنا لشيء مهم هو فساد بعض العاملين بالهيئة، ومن لا يستطيع أن يردع نفسه عن الفساد فلينتقل إلى خارج الهيئة ولندع الهيئة نقية وشفافة».

> مطلوب رفع سن تقاعد المفتش إلى ٧٠ عاماً مع مكافآت وسكن بسعر رمزي

قطيعة

من جانبه أكد وزير المالية مأمون حمدان أن عمل الهيئة لا بد أن يتسم بالوضوح، ولا يجوز أن يبقى غامضاً «ومن غير المقبول حالة شبه القطيعة بين هيئة الرقابة والتفتيش والجهات العامة، فلا بد من تفعيل لقاءات مستمرة مع هذه الجهات وألا تبقى العلاقة عبر المفتشين فقط».

كما اعترض وزير المالية على مقترحات تقدم بها بعض رؤساء المجموعات والأقسام في الهيئة حول حصر التدريب بالمفتشين القدامى، مبيناً أنه لا بد من إدخال خبرات ودماء جديدة للهيئة والاستعانة بمختلف أشكال الخبرات المتوافرة وخاصة لدى الجامعات. كما ركز الوزير على ضرورة تطوير خبرات ومعارف المفتشين في التعامل مع برامج الأتمتة الحديثة، وخاصة أن معظم الجهات العامة بدأت تتجه نحو أتمتة أعمالها، ومن غير المقبول عدم قدرة المفتش على التعامل مع هذه البرامج، وأنه لا بد من زيادة العمل في الحوكمة وتفعيلها وزيادة الاهتمام والاطلاع على معايير التدقيق الدولية والحكومية.

كما استغرب من الرضا عن القانون الذي ينظم عمل الهيئة وعدم المطالبة بإجراء تعديلات ومراجعات له وخاصة أنه مضى عليه أكثر من ٣٠ عاماً.

مداخلات

خلال الاجتماع تحدث مدير المتابعة في الهيئة محمد العتمة عن ضرورة الكشف عن الأسماء المتورطة بملفات فساد والتي تحدث عنها رئيس الحكومة لكي لا يتم تعميم هذه الصورة على كل العاملين في الهيئة خاصة وإن الكثير من المفتشين والعاملين لدى الهيئة يعيشون بحالة كفاف جراء انخفاض دخولهم.

بينما تمنت ريم زيتون من مجموعة المالية والجمارك أن تولي وزارة العدل الأهمية الكافية للقضايا المحالة لها من الهيئة خاصة وان هذه التقارير تأخذ الكثير من الوقت والجهد لانجازها واستصدارها.

كما اعتبر اصف حسن من مجموعة التعليم العالي أنه لابد من توضيح المقصود بالاستشاريين الفنيين وطبيعة عملهم وان الاستعانة بهم سوف يقود إلى طلب أعداد كبيرة من هؤلاء الخبراء الفنيين، في مختلف المجالات التي تعمل بها الهيئة، وأن طريقة التقييم للعاملين في الهيئة بموجب نظام التصويب لدى المجلس الأعلى غير مقبول.

بينما أكد رئيس القسم القانوني في الهيئة طالب عبد المجيد أنه تمت إزاحة العديد من رؤساء المجموعات والأقسام من عملهم دون معرفة الأسباب الموجبة لذلك والكثير منهم من ذوي الخبرات والمشهود لهم بالنزاهة.

وأفاد سهيل سلوم من مجموعة الاقتصاد أن المفتش القديم هو الأقدر والأجدر بالقيام بتدريب العاملين في الهيئة من أي خبرات خارجية وانه على المفتش أن يحظى بالاحترام والتقدير في هيئته حيث يتحكم في كثير من الأحيان السائق والمرآب بدوام وحركة المفتش.

> خضر لـ«الوطن»: برنامج مكافحة الفساد أهم مكونات برنامج التحول لسورية ما بعد الأزمة

> الشعار: تقرير الرقابة المحال للقضاء ليس الدليل الوحيد في أي قضية ولا بد من استكماله

> الشماط: عملنا تفتيشي يأخذ طابع السرية ولا يمكن طرح الكثير من الملفات على الإعلام

برنامج مكافحة الفساد

في تصريح لـ«الوطن» بيّن الأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء قيس خضر أنه يتم التحضير لبرنامج التحول لسورية ما بعد الأزمة، ومن أهم مكوناته إعداد برنامج لمكافحة الفساد، ومن ثم لا بد من وجود رؤية واضحة لتناول ومعالجة ملفات الفساد بين الإطار الكلي والمكونات الجزئية له، وأن هيئة الرقابة والتفتيش هي المؤسسة المنوط بها مثل هذه المهمة، وهي الجهة المعنية بتوصيف ملف الفساد في سورية وتصدير تقرير وطني حوله، إضافة إلى تقييم مدى حالة التجانس في العمل الحكومي بين الجهات العامة وألا يقتصر عمل الهيئة على الإجراءات المحلية.

منوهاً بأنه لا بد من التفكير خارج الصندوق، ولا بد أن تواكب الهيئة عمليات التطوير والهياكل الجديدة، وأن وجودها مرهون بمخرجاتها ولا يكفي إنجاز التقارير الحالية حول عمل الجهات العامة والتجاوزات والممارسات الخاطئة لدى البعض منها.

كما أكد خضر في رده على سؤال «الوطن» خلال الاجتماع حول تعدد الرقابات وسلبيات ذلك على أداء الجهات العامة، بأن عمل هذه الأجهزة الرقابية موصّف وتكاملي وليس هناك تنافر بين عمل هذه الأجهزة والمؤسسات الرقابية. مبيناً أن هيئة الرقابة والتفتيش تحظى بعناية من مؤسسة رئاسة مجلس الوزراء نظراً لأهمية الأدوار والمهام المنوطة بها، لاسيما في ظل الظروف الحالية التي تعيشها سورية تحضيراً لبرنامج التطوير الإداري الذي أطلقه رئيس الجمهورية.

من جانبه بيّن وزير العدل هشام الشعار أن مدى فاعلية التقارير الرقابية في القضاء يرتبط بمدى استيفاء هذه التقارير للشروط القانونية وتدعيمه بالوثائق المكتوبة. وحول حالة التأخر في معالجة العديد من التقارير المحالة للقضاء بين أن تقرير الرقابة المحال للقضاء ليس هو الدليل الوحيد في أي قضية ولا بد من استكمال معالجة القضايا بالعديد من الإجراءات والأدلة واستدعاء الشهود أحياناً.. وغيره.

بدورها أكدت رئيسة الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش آمنة الشماط لـ«الوطن» أن أي طريقة أو وسيلة توصل الهيئة للغاية المرجوة منها وتحقيق التطوير في عملية الإصلاح الإداري سوف تسلكه الهيئة بالتعاون مع الإدارات والوزارات والجهات العامة والجهاز المركزي للرقابة المالية أو أي جهة أخرى. موضحةً أنه يمكن الاستفادة من الخبرات الخارجية إلا أن الخبرات المحلية والتراكمية لدى الهيئة والمفتشين أكثر جدوى ونفعاً لتدعيم خبرات العاملين والمفتشين الجدد.

وحول عدم الكشف عن الملفات التي تعالجها الهيئة أوضحت أن عمل الهيئة هو تفتيشي يأخذ طابع السرية ولا يمكن طرح الكثير من الملفات والقضايا التي تطلع بها الهيئة على الإعلام.

كما أكدت أن المصفوفة التي يتم العمل على انجازها تقوم على حصر عدد الملفات في كل مجموعة وتاريخ قيد كل ملف وشكوى واسم المفتش الذي يعمل في هذا الملف والمرحلة التي وصل إليها انجاز الملف والمدة المقترحة لإنهاء انجاز الملف، منوهةً بأنه سوف يتم وضع جدول زمني للبت في القضايا، يأخذ بعين الاعتبار القضايا الجديدة مع فرز القضايا القديمة والتركيز في سرعة المعالجة على المهم منها خاصة الملفات التي لها علاقة بالمال العام، وان الهيئة تعمل على الوقوف على معوقات انجاز بعض الملفات للنظر بها ومعالجتها والإسراع في انجازها.

كما بينت أن الهيئة هي المعنية بتطبيق مشروع الإصلاح والتطوير الإداري الذي تم إطلاقه مؤخراً وان الهيئة هي من تراقب الأخطاء الإدارية وتضع الحلول لمعالجتها.

مصفاة حمص تكرر ١٦ ألف برميل نفط يومياً منها ٩ آلاف برميل إنتاج محلي

مسؤول في «النفط» لـ«الوطن»: البحث عن مصادر جديدة إضافية لتوريد النفط الخام

| علي محمود سليمان

كشف مصدر مسؤول في وزارة النفط والثروة المعدنية لـ«الوطن» أن ما يتم تكريره من النفط الخام في مصفاة حمص يصل إلى نحو ١٦ ألف برميل يومياً، موزعة بين نحو ٩ آلاف برميل نفط خام يتم إنتاجها محلياً من الحقول، والكمية الباقية نحو ألف طن أي ما يعادل ٧ آلاف برميل نفط خام تورد عبر عقود موقعة مع القطاع الخاص لاستثمار الطاقة الفائضة في إنتاج المصفاة.

وبيّن أن إجمالي الطاقة الإنتاجية التي تعمل بها مصفاة حمص لتكرير ١٦ ألف برميل نفط خام يومياً تعادل نحو ٢٠٪ من الطاقة الإنتاجية، بانتظار تحسن الظروف لرفع مستويات الإنتاج في الحقول والتمكن من إعادة نقل النفط الخام ضمن خطوط النقل بدلاً من نقله عبر الصهاريج إلى المصفاة.

ولفت إلى أن المشتقات النفطية التي تنتج عن تكرير النفط الخام للقطاع الخاص في أغلبيتها يعاد بيعها للحكومة عبر مكتب تسويق النفط وفق شروط شراء يتفق عليها مسبقاً، لأن هذه المشتقات تكرر محلياً ولذلك تكون بسعر أقل من المشتقات النفطية التي يتم استيرادها، فالتكرير محلياً يخفض من تكاليف النقل والشحن.

وأشار المصدر المسؤول في الوزارة إلى أن المصافي جاهزة لتنفيذ عقود تكرير للقطاع الخاص وفق دفاتر شروط معلنة ومعروفة بقيمة محددة للتكرير تصل إلى ٦,٥٪ للتكرير لأي مستثمر، حيث يتم التكرير له ويحصل على المشتقات المنتجة من عملية التكرير، وهو حر بعملية بيعها سواء لمكتب تسويق النفط أم للقطاع الخاص، علماً أنه في الأغلب يتم بيعها للحكومة بعد تقديم الأسعار وهي غالباً تكون أرخص، موضحاً بأن ما يتم إنتاجه من المشتقات النفطية يكون وفق المواصفات القياسية السورية إن كان للبنزين وهي أوكتان «٩٠» وللمازوت هي «٠٧».

وفيما يتعلق بالنفط الخام القادم عبر الخط الائتماني الإيراني أوضح المصدر لـ«الوطن» أنه تصل شهرياً ناقلتان أو ٣ نواقل نفط خام، وكل ناقلة محملة بمليون برميل نفط خام وهي تشغل الطاقة الإنتاجية في المصفاة بنسبة ٨٠٪، والمليون برميل تشغل المصفاة لمدة عشرة أيام، وهناك مساع وجهود تبذل لتوفير النفط الخام من عدة مصادر أخرى إضافية، فكلما زادت كميات النفط الخام التي نكررها يتم توفير المشتقات النفطية بشكل أكبر لكون إنتاجها محلياً بدلاً من استيرادها يجعلها بأقل تكلفة.

وبالنسبة لعقود التكرير الموقعة في مصفاة بانياس أشار المصدر إلى أنها لم تنفذ حتى الآن، حيث هناك ثلاثة عقود مع شركات خاصة لاستثمار طاقة التكرير الفائضة، ولكن لظروف تتعلق بالشركات الخاصة لم تتمكن من توريد النفط الخام لتكريره، مشيراً إلى أنه في حال استمرار عدم تنفيذ العقود يتم فسخها وقد جرى سابقاً فسخ عقود مع شركات خاصة.

ونوه المصدر بأن العمرة التي تمت في مصفاة بانياس نفذت في زمن قياسي وهو ١٥ يوماً على حين هي تحتاج إلى ٤٥ بالحالة الطبيعية وفي مصفاة حمص تم تبديل الوسيط لوحدات التحسين وتم تركيبه وكل هذا العمل تم بخبرات محلية لتحسين الإنتاج.